

بيان بشأن التجديد الثاني لموارد الصندوق الأخضر للمناخ

تدعو شبكة مراقبي ومراقبات الصندوق الأخضر للمناخ المكوّنة من المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية إلى تجديد ثان طموح يزيد الموارد المرصودة في إطار الصندوق الأخضر للمناخ-1 بعدة أضعاف، تماشياً مع الجهود الجارية لوضع هدف جماعي كمي جديد بشأن تمويل المناخ يستند إلى الاحتياجات ويزيد بشكل كبير عن الهدف الحالي البالغ 100 مليار دولار أمريكي.

لا يعزّز تقرير التقييم السادس الصادر أخيراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الحاجة الملحة للعمل المناخي فحسب، بل يعزّز أيضاً فكرة أن التمويل عامل تمكيني حيوي للعمل. ويذكر التقرير أنّه ينبغي زيادة تمويل المناخ للتخفيف من حدّة هذا التغيّر المناخي والتكيّف معه بعدة أضعاف لتحقيق الأهداف المناخية، ما يؤكد مدى أهمية التمويل المناخي لتحقيق أهداف اتفاقية باريس، خاصة مع استمرار الأطراف في رفع مستوى الطموح في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف 28. وقد سلّطت البلدان النامية التي تتحمل وطأة الآثار المناخية مراراً وتكراراً الضوء على أهمية تمويل المناخ الذي يأتي عن طريق الصناديق المتعددة الأطراف، لا سيّما تلك التي تشكّل جزءاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وتخدم اتفاق باريس. وتتيح هياكل هذه الصناديق وترتيبات الحوكمة مستويات أعلى من الملكية القطرية والمساءلة أمام الأطراف، فضلاً عن فرص لجميع البلدان النامية للحصول على التمويل لأجل تنفيذ العمل بما يتماشى مع خططها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية.

تعزّز هذه المناقشات الدور المحوري للصندوق الأخضر للمناخ في الهيكل الدولي لتمويل المناخ، لأنّه أكبر صندوق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وأكبر صندوق متعدد الأطراف للمناخ. ويبرز الصندوق الأخضر للمناخ، في صكّه الإداري، دوره الرئيس والمترادف في توجيه موارد مالية جديدة، وإضافية وكافية ويمكن توقّعها إلى البلدان النامية، وفي حفز التمويل المناخي من المصادر العامة والخاصة والبديلة. وناصرت منظمات المجتمع المدني، وكذلك البلدان النامية، هيكل حوكمة الصندوق الأخضر للمناخ -حيث يكون للبلدان المساهمة والمستفيدة صوت وتصويت متساويان- كعنصر محوري يتحدى الوضع الراهن لأساليب التمويل غير الشفافة، "بقيادة الجهات المانحة"، وغير الفعالة.

يمكن الصندوق، بل وينبغي أن يكون أداة أساسية تقدم البلدان المتقدمة الأطراف من خلالها التمويل المناخي.

لذلك، نحث الدول الأطراف المتقدمة على المساهمة بنصيبها العادل في تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ، وخاصة تلك البلدان التي لم تساهم فيه، أو ساهمت فقط في تعبئة الموارد الأولية، أو لم تف بتعهداتها في الماضي، والوفاء بنسبة 100% من التزاماتها في شكل منح. وفي حين نرحب بالتبرّعات المقدمة من الأطراف الأخرى، فإننا نحث الدول الأطراف المتقدمة على أن تكون المساهمة الرئيسية في إطار الصندوق الأخضر للمناخ-2، تماشياً مع اتفاق باريس والتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ والقانون الدولي. ويعدّ النجاح في تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ علامة واضحة على التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق باريس.

إننا نؤمن بإمكانيات الصندوق الأخضر لتمويل عمل مناخي حقيقي وتحويلي.

يتمتع الصندوق الأخضر للمناخ بولاية لتقديم دعم مباشر لتنفيذ العمل المناخي الذي تقوده البلدان، ويمكنه تضخيم هذا العمل بموارد كافية في إطار الصندوق الأخضر للمناخ-2. كما يملك القدرة على إدارة موارد إضافية، بعد أن زادت قدرته على البرمجة عن طريق الارتقاء ببنية التحتية للموارد البشرية، وتبسيط إجراءاته، وتقصير الوقت اللازم لصرف التمويل، والتوصّل إلى المزيد من الشفافية والمساءلة العامة في عملياته كافة. ومع وجود العديد من المشاريع في طور الإعداد، فإن الصندوق الأخضر يتراجع حالياً عن تحقيق طموحه في البرمجة بسبب نقص التمويل.

يعتبر نهج الملكية القطرية للصندوق الأخضر للمناخ سمة أساسية لأنه يقرّ بأنّ العمل المناخي الفعال يعكس الأولويات والاحتياجات المحلية. وبناءً على الدروس المستفادة، يستعد الصندوق الأخضر للمناخ لتوسيع نطاق طرائق الوصول المباشر إليه، بما في ذلك عبر تيسير الحصول على التمويل للمشاريع والبرامج التي تقودها المجتمعات المحلية وتبسيطه، لا سيّما من أجل التكيف، والمصمّمة بمشاركة كاملة من المجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والنساء، والشباب، وذوي وذوات الإعاقة، من بين آخرين. ومن خلال فهم أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً للملكية القطرية، يمكن تمويل الصندوق الأخضر أن يعزّز تطبيق المعارف والعلوم التقليدية والأصلية، وأن يعالج الاحتياجات والأولويات المحلية بطريقة متوافقة مع الحقوق.

تتمثل الميزة النسبية الأساسية للصندوق في نهج الشراكة والشبكة الواسعة من الكيانات المعتمدة، ومعظمها كيانات ذات وصول مباشر. ويدعم الصندوق الأخضر للمناخ كياناته في بناء القدرات لتنفيذ أفضل الممارسات للضمانات البيئية والاجتماعية، وضمان حقوق الشعوب الأصلية، والمساواة بين الجنسين، والتشاور والمشاركة المجديين، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والشفافية والوصول إلى الانتصاف. بالتالي، يستفيد تمويل الصندوق الأخضر للمناخ من هذه الشبكة لرفع مستوى العمل المناخي الفعال القائم على الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الصندوق استخدام ممارسات الاعتماد وإعادة الاعتماد لدعم الكيانات المعتمدة في تحويل محافظها بعيداً عن محرّكات تغيير المناخ، من خلال القضاء على استثمارات الوقود الأحفوري والانتقال إلى أنشطة منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع التغير المناخي، بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس.

يمثل الصندوق الأخضر للمناخ الصندوق الرئيس لدعم تنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس. إذ يعد هذا الصندوق أحد أهم مصادر تمويل التكيف للمجتمعات الأكثر ضعفاً. وتكمن ولايته في توفير توازن تمويلي بين التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، ولوضع أكثر من نصف التمويل المخصص للتكيف جانباً لأجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، والدول الأفريقية. ويرتدي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى النقص الحاد في موارد التكيف.

لا يمكن إنكار الحاجة الملحة لمكافحة أزمة المناخ، ومن شأن أي تأخير في توفير التمويل إلحاق الضرر بالأرواح وسبل العيش والمناظر الطبيعية، وزيادة الخسائر والأضرار في المستقبل القريب ولسنوات قادمة. لذا، من الضروري تجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ بشكل طموح لتحقيق نقلة نوعية في إمكاناته وفي العمل المناخي التحويلي في سياق التنمية المستدامة، ولحدّ ارتفاع الحرارة بـ1.5° مئوية.